



علم نفس المكلف بالضريبة وأثره في الامتثال الطوعي

أ.م.د. لنجه صالح حمه طاهر

كلية الطب - جامعة كركوك

**The Psychology of the Taxpayer and Its Effect on Voluntary Tax
Compliance**

Assistant Professor Dr. Langa Saleh Hama Taher

College of Medicine – Kirkuk University

المستخلص: لم تُعد أساليب الجزر والعقاب كافية وحدها لضمان الخضوع الضريبي، بدليل استمرار ظاهرة التهرب رغم غلظة العقوبات القانونية، لذا تجاوزت التوجهات الضريبية المعاصرة نموذج الردع التقليدي الى سبر أغوار النفس البشرية وتحليل دوافعها، عبر التركيز على العلوم المختصة بفهم البناء النفسي للمكلف والعوامل المؤثرة في سلوكه كعلم نفس المكلف بالضريبة بعده علم يبني يجمع علم النفس والقانون والاقتصاد لتفسير سلوك المكلفين إزاء القانون الضريبي، وتحليل دوافعهم المختلفة لهذا الخضوع، وقد تطرقنا في بحثنا هذا الى أهم العوامل المؤثرة في تطويع سلوك المكلف والتي حصرناها بالأيديولوجية، الثقافية والاجتماعية، القانونية والإدارية، بيد أن اعتماد التشريع العراقي على المنظور المادي للمكلف بعيداً عن الدوافع النفسية قد عكس بآثاره السلبية في معدلات الامتثال الطوعي، لذا نجد لزماً التركيز على ذاتية السلوك الضريبي من خلال إشراك متخصصو علم النفس في سن التشريعات الضريبية، وربط الضريبة بخدمات ملموسة ترسخ ثقافة الامتثال وتجعله سلوكاً مجتمعياً تلقائياً، تحقيقاً للتوازن بين هيبه القانون وقناعة المكلف.

الكلمات المفتاحية: علم نفس، سلوك المكلف، الامتثال الطوعي، الالتزام الضريبي.

Abstract: Deterrence and punitive measures alone are no longer sufficient to ensure tax compliance, as evidenced by the persistence of tax evasion despite the severity of legal penalties. Contemporary tax approaches have therefore moved beyond the traditional deterrence model toward a deeper exploration of human psychology and the analysis of underlying motivations. This shift emphasizes disciplines concerned with understanding the taxpayer's psychological structure and the factors influencing behavior. Taxpayer psychology has thus emerged as an interdisciplinary field integrating psychology, law, and economics to interpret taxpayers' behavior toward tax legislation and to analyze the diverse motives underlying compliance.

This study examines the principal factors influencing the shaping of taxpayer behavior, which are categorized as ideological, cultural and social, as well as legal and administrative. However, the Iraqi legislature's reliance on a materialistic conception of the taxpayer, detached from psychological motivations, has negatively affected voluntary compliance rates. Accordingly, it is essential to focus on the subjective dimension of tax behavior by involving psychological experts in the formulation of tax legislation and by linking taxation to tangible public services that foster a culture of compliance, transforming it into an automatic societal practice. Such an approach seeks to achieve a balanced equilibrium between the authority of the law and the taxpayer's conviction.

Keywords: psychology, taxpayer behavior, voluntary compliance, tax commitment.

المقدمة: يعد "علم نفس المكلف بالضريبة" من العلوم المهمة التي تدرس سلوك المكلف، فهو يقدم الأدوات الكفيلة بالإنفاذ إلى المحركات النفسية التي تفضي إلى الامتثال الطوعي، وبالرغم من أنانية الفرد ونزعة النفعية المادية وصعوبة إقناعه بأن الضريبة واجب أخلاقي وشرف وطني لا سيما في بلداننا بسبب سوء الخدمات المقدمة وتهالك البنى التحتية واستشراء الفساد، بيد أنه يمكن استخدام أدوات هذا العلم لتطويع قنوات المكلف وإخضاعه للضريبة تلقائياً عبر أنسنة الإجراءات وإعادة صياغة العلاقة بين الفرد والدولة.

أولاً:- أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في الوصول إلى مكامن النفس والدوافع العميقة التي تجعل المكلفين يمثلون طواعية للقوانين الضريبية، بحيث لا ينحصر مفهوم الخضوع الاختياري بنطاق القواعد القانونية وصرامة العقوبات بل الامتداد إلى أبعد من ذلك؛ في خروج صريح عن النظرة الاقتصادية التقليدية التي ترى الإنسان كائنًا عقلياً يسعى لتعظيم الأرباح وتجنب العقاب، وصولاً إلى النظرة الشاملة له كونه تركيبة كيميائية ونفسية غائرة، يتأثر بالأخلاق وبالقيم والعادات الاجتماعية وتؤثر في سلوكه إزاء الواجبات الضريبية بالامتثال أو بالتهرب.

ثانياً:- مشكلة البحث: لا تزال السياسة الضريبية في العراق تعتمد على المنظور المادي الصرف وإغفال تام لسيكولوجية ودوافع الفرد الدفينة التي تحرك سلوكه، ففي ظل التطور الذي تشهده دول العالم في مختلف المجالات، لا تقف الإدارة الضريبية عاجزة عن مواكبة هذا التطور لا سيما في مجال علم نفس المكلف مما يعكس آثاراً سلبية على معدلات الامتثال ومن ثم الحصيلة الجبائية.

ثالثاً:- منهج البحث: سنعمد في بحثنا هذا على المنهج التحليلي الوصفي الاستنباطي لأبعاد علم نفس المكلف الضريبي؛ عبر تفكيك مكوناته النفسية وكيفية تطويعها، ومن ثم استنباط

العلاقة الارتباطية بين هذه الدوافع والمؤثرات وبين مستوى الامتثال الطوعي، أي الانتقال من القواعد الكلية لعلم نفس المكلف الى جزئيات الحالة الضريبية لتحديد معامل التأثير في هذه العوامل وكيفية توظيفها لتحقيق الامتثال التلقائي وبما يصب في الصالح العام.

رابعاً:- **هيكلية البحث:** سنقسم البحث على مقدمة ومبحثين، نتناول في المبحث الأول منه مفهوم علم نفس المكلف بالضريبة وذلك في فرعين، نعرف في الفرع الأول منه علم نفس المكلف بالضريبة، ونوضح في الفرع الثاني خصائص هذا العلم، أما المبحث الثاني، فنسرح فيه على أثر علم نفس المكلف بالضريبة على الخضوع الاختياري للضريبة وذلك في ثلاثة مطالب، نخصص المطلب الأول للأثر الأيديولوجي، ونبين في الثاني الأثر الاقتصادي والاجتماعي، ونتطرق في المطلب الثالث والأخير للأثر القانوني والإداري، ثم ننهي دراستنا بخاتمة نوضح فيها أهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

مفهوم علم نفس المكلف بالضريبة

للوصول الى مفهوم الشيء؛ ينبغي الإحاطة به علمًا عبر تعريفه وبيان خصائصه، وهذا ما دفعنا الى تقسيم المبحث الى مطلبين، إذ خصصنا المطلب الأول للتعريف بعلم نفس المكلف بالضريبة، أما الثاني فسيكون لمعرفة خصائص علم نفس المكلف بالضريبة بغية إعطاء صورة واضحة عن ماهية هذا العلم وكما يأتي:

المطلب الأول

التعريف بعلم نفس المكلف بالضريبة

للتعريف بعلم نفس المكلف بالضريبة يجدر بنا ابتداءً، تعريف المكلف بالضريبة نفسه، ومن ثم علم النفس مرورًا بعلم النفس الضريبي؛ وصولاً للتعريف المطلوب.

إذ يُعرف المكلف الضريبي على أنه: "هو الشخص سواء أكان طبيعياً (فرداً) أم معنوياً (شركات ومنشآت مختلفة) الذي تفرض عليه الضريبة بموجب القانون الضريبي ومن ثم يتوجب عليه دفعها الى السلطات الضريبية"⁽¹⁾، أو هو "الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يعنيه القانون بدفع الضريبة والذي يكون عليه واجب الالتزام بالمساهمة في الأعباء العامة التي تتحملها الدولة"⁽²⁾، في حين عرّفه المشرع العراقي على أنه "كل شخص يخضع للضريبة بموجب هذا القانون"⁽³⁾، وعلى الرغم من أن التعريف جاء مختصراً جداً، بيد أنه يمكن أن يُفهم منه ومن التعريفات السابقة أنّ المكلف الضريبي هو شخص ملزم قانوناً بالخضوع للضريبة ودفع ما عليه من مستحقات ضريبية للسلطات المالية بغية المساهمة في تحمل الأعباء والتكاليف العامة، أي هو ذلك الشخص الذي يتحمل عبء الضريبة قانوناً لأنه من الممكن أن يتحمل عبئها المادي أو الاقتصادي شخص آخر غيره تماماً كما هو الحال في الضرائب الكمركية والضرائب غير المباشرة بشكل عام⁽⁴⁾، وقد يكون هذا المكلف شخصاً طبيعياً أو معنوياً⁽⁵⁾، لكن في نطاق دراستنا لا يمكن أن يكون إلا شخصاً طبيعياً لأنها تبحث في سلوك الفرد والدوافع المرتبطة به وما يختلج في مكان النفس تجاه هذه الفريضة القانونية.

أما علم النفس فهو "ذلك العلم الذي يهتم بالدراسة العلمية للسلوك والعمليات العقلية والخبرة للكائنات الحية خصوصاً الانسان بهدف التوصل الى الفهم والتفسير والتنبؤ والتحكم بالسلوك"⁽⁶⁾، ولا يمكن حصر علم النفس في فرع او مجال واحد، بل توجد عشرات الفروع التي

¹ - د. عمار فوزي كاظم المياحي: وفاة المكلف الضريبي وعلاقتها المعيارية في استيفاء الدين الضريبي وفقاً لأحكام القانون العراقي والمصري دراسة مقارنة، بحث منشور في المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة - فرع الخرطوم، ع3، 2018، ص25.

² - رايح رتيب: الممول والإدارة الضريبية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991، ص25.

³ - المادة (1) من قانون ضريبة الدخل العراقي رقم(113) لسنة 1982، جريدة الوقائع العراقية، ع2917، في 1982/12/27.

⁴ - د.راند ناجي أحمد: المالية العامة والتشريع المالي في العراق، دار السنهوري، ط3، بيروت، 2018، ص103.

⁵ - للمزيد من التفصيل ينظر د. لنجه صالح حمه طاهر: المعاملة الضريبية للإيرادات الناجمة عن دخل المكلف، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2024، ص57 وما بعدها.

⁶ - د.ماري سلامة يونس: علم النفس الإيجابي، مفهومه-تطوره- مجالاته التطبيقية ورؤية مستقبلية بالوطن العربي، بحث منشور في مجلة الشرق الأوسط، المجلد(1)، بلا ع، 2015، ص45.

تتدرج ضمنه، فهو يدخل ضمن أروقة الحياة المتعددة، ولما كانت الضريبة احدى الظواهر التي يدرسها هذا العلم لما لها من وقع كبير في نفسية الفرد لأنها تمس الوضع المالي منه وأنّ التملص منه مقرون بجزاء، فقد حظيت باهتمام خاص بالدراسة والتحليل؛ حتى غدا فرعاً مهماً لا غنى عنه في هذا المجال، ألا وهو علم النفس الضريبي، والذي يعرف على أنه "علم يعتني بدراسة وتحليل التأثيرات النفسية-السلوكية قبل أو أثناء أو بعد فرض السلطات الحكومية للضرائب على الناس بشقيها المباشرة وغير المباشرة، المبني على أهداف واستراتيجية معينة"⁽¹⁾.

إنّ سلسلة التعريفات التي أوردناها فيما سبق قد قادتنا الى مطلبنا ومبغنا ألا وهو الوصول الى تعريف علم نفس المكلف بالضريبة، ولأننا لم نجد من سبق أن وضع تعريفاً لهذا العلم بالتخصيص، ولأنّ هذا العلم مختص بدراسة وتحليل سلوك المكلفين تجاه هذا الالتزام الضريبي وما يمكن أن يؤثر فيه أو يتأثر به من عوامل ودوافع داخلية أو خارجية وعلى مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتربوية والسياسية والقانونية، فعليه يمكننا أن نعرفه بأنه فرع من فروع علم النفس يدرس سلوك المكلفين إزاء الضريبة والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الثاني

خصائص علم نفس المكلف بالضريبة

يمكننا أن نستخلص من التعريف الذي أوردناه آنفاً لعلم نفس المكلف بالضريبة مجموعة من الخصائص وكما يأتي:

أولاً: إنه علم: - لا ريب أن "علم نفس المكلف بالضريبة" هو علم، وإن لم يكن مستقلاً وقائماً بذاته كونه يستمد أغلب مفاهيمه من العلوم الأخرى لا سيّما علم النفس وعلم القانون، فهو يربط بين القواعد القانونية والسلوك الإنساني، وقائم على منظومة معرفية منهجية تولد وتبني نظريات قابلة للاختبار عبر التجريب والملاحظة وجمع الحقائق وتحليلها وإعطاء تفسيرات دقيقة، أي هو

¹ - د. هاشم حسين ناصر المحنك: علم النفس الضريبي بين نهج البلاغة والفكر المعاصر، ط1، دار أنباء للطباعة والنشر، النجف، العراق، 2019، ص18-19.

علم مستوفٍ لمكونات العلوم⁽¹⁾ المتمثلة بالحقائق والمفاهيم والنظريات والقواعد والقوانين والمبادئ والتعميمات، فهو يدرس سلوكيات الفرد النفسية ودوافعه وهذا يحتاج الى الاستعانة بأدوات علم النفس الإنساني والطفولة والنمو⁽²⁾ والمراهقة والشيخوخة وما تؤثر في سلوكياته خلال هذه المراحل العمرية من عوامل داخلية وخارجية وفي تكوينه النفسي وبناء شخصيته ونظرته تجاه الالتزامات القانونية، فضلاً عن علم القانون وقواعده والجزاءات المقرونة به ودراستها دراسة مستفيضة لفهم سلوك وتصرفات واندفاعات الفرد المكلف تجاه الالتزامات القانونية وما يمكن أن يؤثر فيها إيجاباً لتحقيق نتائج محمودة تنفع المجتمع بالحصول النهائية وتصيب في صالحه.

ثانياً: - إنه يبحث في سلوك المكلف: فهو يركز على تصرفات المكلف ومواقفه التي يتخذها تجاه الالتزامات الضريبية والتي تتجسد إما بالخضوع أو بالتهرب أو بالتجنب، ويقع خلف كل سلوك دافع أو رغبة أو حافز يُترجم في صورة نشاط يعبر عنه الفرد متأثراً بالعوامل المحيطة به، أي أنّ هذه الدوافع تخدم وظيفة ما، تتجلى في نطاق دراستنا إما بصورة الامتثال للضريبة أو بالتهرب منها.

ويقصد بالامتثال؛ التزام المكلف بتنفيذ أحكام القانون الضريبي⁽³⁾، من خلال تقديم الاقرارات الضريبية في الوقت المناسب والافصاح بشكل دقيق وصريح عن دخولهم الخاضعة للضريبة⁽⁴⁾، ولا يأتي هذا الالتزام من عبث، إنّما نتيجة وجود أسباب وعوامل متعددة تسوق المكلف بالمجمل النهائي الى هذا الالتزام طوعاً كان أم كرهاً، لذا فإنّ فهم هذه الأسباب وتحليلها وربطها يقودنا الى فهم سلوك وتصرفات المكلف وبالتالي الوقوف على ما يمكن أن يعزز النقاط الإيجابية فيها ويقوض السلبية منها، وذلك من خلال توظيف الأدوات اللازمة لدعم هذا الجانب الإيجابي

¹ - للمزيد من التفصيل ينظر د. يمنى طريف الخولي: فلسفة العلم في القرن العشرين الأصول - الحصاد - الآفاق المستقبلية، ط2، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص369 وما بعدها.

² - للمزيد من التفصيل ينظر د. حامد عبد السلام زهران: علم نفس النمو (الطفولة والمراهقة)، دار المعارف، الإسكندرية، 1986، ص38 وما بعدها.

³ - د. إبراهيم عبد العزيز النجار: إمكانية الارتقاء بالامتثال الطوعي في المجتمع الضريبي-دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد5، ع1، 2019، ص2.

⁴ - واضح سليمة وعيسى سماعين: متطلبات تفعيل الامتثال الضريبي الطوعي للحد من التهرب الضريبي في الجزائر، بحث منشور في مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد7، ع2، 2023، ص194.

وتعزيزه؛ والذي سيلقي بظلاله لاحقاً على المجتمع عامةً وعلى النظام الضريبي بشكل خاص كونه يسهل امتثال المكلف طوعياً للقوانين الضريبية وتنفيذ التزاماته برحابة صدر، ولأنَّ سلوك الفرد هو حلقة وصل ما بين النص القانوني والتطبيق العملي له؛ وانعكاس لتفاعله مع بيئته القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فقد يكون للدولة ولنظامها الضريبي يدٌ في تكوينه، إذ قد تعزو بعض الصفات السلبية في سلوكه الى الدولة وأنظمتها السياسية والإدارية، لذا فإنَّ فهم تصرف المكلف ودراسة سلوكه والعوامل التي كان لها دورٌ في تشكيله؛ قد تسهم في الوقت نفسه في الوقوف على سلبيات المجتمع وأنظمة الدولة المالية والسياسية والإدارية، مما يستوجب وقتها المطالبة بتدخل الدولة لإصلاح سياساتها وأنظمتها عبر تقديم الحلول المناسبة لها، لأن في إصلاح هذه الأنظمة إصلاحٌ لسلوك المكلف وتقويمه.

ثالثاً: إنَّه محصور بالسلوك الضريبي: لأنه وكما ذكرنا سابقاً أنَّ علم نفس المكلف بالضريبة يختص بدراسة سلوك المكلف لكن في المجال الضريبي حصراً، فهو لا يدرس السلوك الإنساني بشكلٍ عام كما هو الحال في علم النفس التقليدي⁽¹⁾، بل يركز على سلوك محدد يتجلى في سلوك المكلف الضريبي تجاه الضريبة، أي يعدُّ هذا العلم فرعاً متخصصاً يربط بين علم النفس والنظام الضريبي كونه من العلوم البيئية، إذ يهدف الى فهم سلوك المكلفين وتحليله في نطاق الالتزامات الضريبية المفروضة عليهم، ويسهم في تطوير السياسات الضريبية عبر تقديم تصورات وحقائق ونظريات علمية تساعد في تعزيز الخضوع الاختياري للضريبة والحد من التهرب وترك آثار إيجابية في كفاءة النظام الضريبي واستقراره.

رابعاً: إنَّه يتناول محددات سلوك المكلفين: إنَّ الإنسان أشبه بالعجينة الطرية في تربيته إذ يتشكل بحسب المكونات التي تضاف اليه، كالنبات تحدد بيئته وتربيته مقدار نموه واستقراره، فسلكه ليس وليد صدفة؛ بل نتيجة عوامل عديدة ومؤثرة يرجع البعض منها الى جيناته وطفولته وأسرته، والبعض الآخر يعود الى المجتمع والبيئة التي نشأ فيها، وعوامل أخرى ترجع الى الدولة

¹ يقصد بعلم النفس التقليدي: العلم الذي يدرس السلوك البشري والعقلي ويشمل فهم المشاعر والتفكير والدوافع والاضطرابات النفسية، ينظر أسامة عمر العزابي، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في علم النفس، بحث منشور في مجلة العلوم التربوية، المجلد6، ع1، 2025، ص108.

نفسها، كالأساليب الإدارية والسياسة الاقتصادية والأدوات القانونية التي تستخدمها وتخطب بها المكلفين، فضلاً عن أيولوجية الفرد نفسه، ويقصد بها "نظام من الأفكار يتكون في مرحلة تاريخية معينة لتوجيه الممارسات والسلوك الفردي والجماعي نحو أهداف تتصل بإثبات الذات وتتبع عن تصور للهوية ورؤية للعالم ومطالب الحياة استناداً الى مرجعية القيم والمعتقدات وتعبيراً عن مستوى الثقافة ووعي الحقوق مما يشكل معياراً للفرد والمجتمع في التصرف وتحديد المواقف وتحديد الاتجاهات في النظر للماضي وما ينبغي عمله في الحاضر والمستقبل واختيار الأساليب المؤدية اليه"⁽¹⁾، فكل هذه العوامل تسهم في تحديد سلوك المكلف، لذا يعنى علم نفس المكلف بالضرية بدراسة هذه العوامل وتحليلها للوصول الى مكانن نفس المكلف ومعرفة كيفية التعامل معها؛ إما باعطاء مبررات تظهر في صورة تخفيف العقاب؛ أوفي صورة روادع تستوجب تشديد العقاب، لذا فإنّ هذا العلم لا يتعامل مع الفرد المكلف ويني نظريات ويقدم مفاهيم وحقائق بمعزل عن هذه العوامل، لأنّها هي التي تلعب دوراً كبيراً في تشكيل هذا السلوك وتكوينه.

المبحث الثاني

أثر علم نفس المكلف في الخضوع الاختياري للضرية

إنّ الوصول الى مكانن نفس المكلف الضريبي والعمل على تطويع سلوكه واخضاعه للضرية تلقائياً يتطلب منا أن نخرج على مجموعة محددات تؤثر أساساً في تكوين سلوكه ومن ثم في امتثاله الطوعي، وذلك من خلال توظيف هذه المحددات بما يخدم في تحقيق هذا الخضوع الاختياري، أي إنّ كل محدد من هذه المحددات لها أثر ودور في تشكيل السلوك وفي الامتثال الطوعي وتتأثر به، وعليه قسمنا هذا المطلب على مباحث تتساوى مع عدد هذه المحددات والمؤثرات وكما يأتي:

¹ - بكري خليل: الأيدولوجيا والمعرفة، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن، 2002، ص127.

المطلب الأول

الأثر الأيديولوجي

ونقصد بالأيديولوجية هنا، الأفكار والمعتقدات التي يحملها الفرد والتي تعمل على توجيه خطاب معين الى فكره وذاكرته، وغالبًا ما يكون مصدرها العائلة أو المجتمع أو توجه الدولة وتبنيها لمذهب معين، وتظهر تأثيراتها في سلوكه وتصرفاته والتزاماته تجاه القوانين⁽¹⁾، وتؤثر الأيديولوجية على أفكار الفرد وقيمه وتتعاكس الأخيرة على مواقفه وتصرفاته إزاء الالتزامات الضريبية، أي ثمة علاقة ما بين أيديولوجية المكلف وسلوكه الضريبي؛ وهذه العلاقة تحكمها مجموعة عوامل تتأثر بها كالتربية والدين والبيئة الاجتماعية والتعليم ونظام الدولة ومذهبها، تشكل سلوك المكلف وتدفعه إما الى احترام القوانين والامتثال لها، أو محاولة التحايل عليها والتهرب منها إذا كان لا يؤمن بشرعيتها، فالأيديولوجية هي التي تحدد نظرة المكلف للضريبة، هل هي واجب اجتماعي واخلاقي، أم انه عبء مفروض من الدولة يمكن التهرب منه؟ لذا سنوضح تأثير الأيديولوجية على سلوك المكلف وفقًا لأيديولوجيات الدول الثلاث لكن على افتراض ثبات العامل القانوني المتمثل بالعدالة الضريبية وكما يأتي:

1- الدول الرأسمالية - دول المذهب الحر: تؤمن الدول المتبينة لهذا النظام بطاقة الفرد الذاتية وبحافزه الشخصي؛ فتسح له المجال الواسع لممارسة جميع الأنشطة والإنتاج والابداع وحرية التبادل والتطوير في مختلف المجالات مع تضييق نطاق وظائف الدولة وحصرها بالدفاع والأمن والقضاء وترك بقية القطاعات للأفراد، وهذا يؤدي الى انكماش القاعدة القانونية وتضييق اطار القانون وحصص مفهوم المصلحة العامة وتغليب المصلحة الفردية عليها⁽²⁾، مما يعني أنّ ظاهرة التهرب الضريبي ستكون أكثر انتشارًا مقارنةً ببقية الأنظمة، لأن جميع القطاعات الإنتاجية والخدماتية عدا التي

¹ د. عباس نصر الله وحسين جمعة مطلق: الامتثال للضريبة بين الطوعية والجبرية، بحث منشور في مجلة دراسات في الانسانيات والعلوم التربوية، بلا مجلد، ع6، 2024، ص98.

² د. لنجه صالح حمه طاهر: أسس تقنيات الفنك، بحث منشور في مجلة الرافيدين للحقوق، المجلد23، ع81، ص25، 2021، ص142-143.

ذكرناها هي بيد الأفراد، لذا سيسعى كبار المكلفين لاسيما المستحوزون منهم على سوق العمل ووسائل الإنتاج الى تعظيم أرباحهم ودخولهم ومن ثم اللجوء الى وسائل قانونية وغير قانونية للتخلص من الضريبة والتهرب منها.

فالمعروف أن نسب التهرب الضريبي في الدول الرأسمالية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية مرتفعة جداً مقارنةً ببقية الدول، بيد أن هذا لا يعني أن الامتثال منعدم في هذه الأنظمة، بل لأن دور الدولة محصور بقطاعات معينة والأفراد هم المسيطرون على قطاعات العمل ووسائل الإنتاج فنسبة سيطرتها على المدخولات والأرباح تكون قليلة مقارنةً بالدول المتبناة للمذاهب الأخرى، ومع ذلك يبرز هنا دور العوامل الأخرى في تعزيز الامتثال لدى المكلفين، كالعامل القانوني الذي سنشرحه لاحقاً فقد يكون حاضراً بقوة في هذه الدول، فضلاً عن العامل الأخلاقي⁽¹⁾، فصحیح أن الفرد المكلف قد يتأثر بنظام وأيديولوجية الدولة والمجتمع الذي يعيش فيه وتؤثر فيه بنسبة كبيرة، لكن مع ذلك يكون للأخلاق واعز كبير في تحقيق الامتثال، فهي تسهم في تكوين الإيمان الدافع للامتثال للقانون إسهاماً فعالاً بأن يعي الفرد أن امتثاله للقوانين الضريبية ينم عن واجبه الوطني تجاه الدولة؛ وأن هذه مساهمة منه في تغطية أعباء نفقات الدولة وأنها سترخي بظلالها وبتنتائجها الإيجابية على المجتمع وعليه عاجلاً أو آجلاً.

2- الدول الاشتراكية-دول المذهب الجماعي: يتسع اطار تدخل الدولة في الأنظمة

الاشتراكية وسيطرتها على مختلف القطاعات والمجالات ويمتد نطاق القانون و تكثر القواعد القانونية⁽²⁾، بالمقابل ينحسر دور الفرد ولا يستطيع أن يمارس حقوقه من دون الجماعة لأن الأخيرة هي غاية التنظيم الاجتماعي والقانوني في هذه الأنظمة وهم ليسوا أحراراً في التجارة والتبادل والتوزيع والتداول فثمة هيمنة صارمة من لدن الدولة على مختلف مفاصلها ومؤسساتها⁽³⁾، مما يجعل من التهرب أقل شيوعاً نظراً لسيطرة

¹ - للمزيد من التفصيل ينظر د. عباس نصر الله وحسين جمعة مطلق، مصدر سابق، ص 97.

² - عبد الباقي البكري وزهير البشير: المدخل لدراسة القانون، بيت الحكمة، بغداد، بدون سنة نشر، ص 173-174.

³ - د. لنجه صالح حمه طاهر: أسس تقنيات الفنتك، مصدر سابق، ص 144-145.

الدولة على أدوات ووسائل الإنتاج والسوق فيكون الامتثال حاضرًا وبقوة في هذه الدول على الأقل من الناحية الأيديولوجية مع مراعاة وجود حالات الفساد الإداري التي قد تكون سببًا في التملص من الواجب الضريبي.

ونجد في هذين النظامين إمكانية تأثير الأيديولوجية السائدة على سلوك المكلف الضريبي، إذ إن تبني الأيديولوجية الرأسمالية قد يدفع بعض الأفراد إلى النظر إلى الضريبة بوصفها عبئًا ماليًا، مما قد يضعف من مستوى امتثالهم الضريبي، ولا سيما إذا لم تُراعَ العوامل الأخرى المؤثرة في السلوك الضريبي، ومع ذلك، فقد اتجهت الدول الحديثة إلى التخفيف من حدة الرأسمالية التقليدية عبر تدخلها في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الإعانات والخدمات العامة، الأمر الذي يعزز روح المواطنة ويشجع على الالتزام بأداء الواجبات تجاه الدولة خاصة الضريبية منها، أما في الأنظمة ذات التوجه الاشتراكي، فإن اتساع إطار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفرض التزامات مالية متعددة قد يدفع بعض المكلفين إلى الشعور بتقل هذه الالتزامات، ولا سيما إذا اعتقدوا أن ما يحققونه من دخل أو ثروة سيُعاد توزيعه على نحو لا ينسجم مع مقدار جهدهم المبذول، الأمر الذي قد يؤثر في نظرتهم إلى الضريبة وفي درجة التزامهم بها.

3- الدول الإسلامية- دول الفكر الإسلامي: استقر الرأي الشرعي المختار على أن في المال حقوق أخرى عدا الزكاة، كجواز فرض الضرائب كي تتمكن الدولة من خلالها تغطية نفقاتها وإدارة أمور البلاد وتسييره وتقديم الخدمات العامة، ولكن الضريبة لا تقوم مقام الزكاة ولا تحل محلها⁽¹⁾، فكلتاها فريضة لكن أساسهما مختلف⁽²⁾، فالأولى فريضة قانونية مصدرها الدساتير والقوانين الوضعية؛ أقر علماء الشريعة بإمكانية فرضها، والثانية فريضة دينية مصدرها المصحف الكريم (دستور الإسلام) وركنٌ من

¹ - د. أحمد بن هلال الشيخ: الضرائب والرسوم دراسة فقهية مقارنة، بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز- الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 28، ع9، 2020، ص264.

² - د. أحمد خلف الدخيل ود. ساجر ناصر الجبوري: الموازنة بين الزكاة والنظرية العامة للضريبة، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير المعقود تحت عنوان (الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل)، 2011، ص5 وما بعدها، متاح على الرابط التالي: <https://ebook.univeyes.com/7778>

أركان الإسلام، فالفكر الإسلامي ينظر الى المال على أنه أمانة بيد الانسان وعليه واجبات تجاه الجماعة، الأمر الذي يجعل الضرائب وبعض الالتزامات المشروعة جزءاً من السلوك القويم المرتبط بالضمير الديني، لأن هذه الالتزامات تفرضها الدولة، والدولة هم ولاة أمور واطاعتهم واجبة طالما ليس فيها معصية للخالق، ولئن تباينت آراء فقهاء الشريعة حول مشروعية فرض بعض أنواع الضرائب، بيد أن ثمة اجماع بينهم على تحريم التهرب مما تقرر منها⁽¹⁾.

إن الامتثال الطوعي في الفكر الإسلامي قائم على مزيج من الالتزام الديني والوازع الأخلاقي والانصياع لأوامر الدولة (ولاية الأمور)؛ مما يجعل دافع الالتزام نابغاً من داخل الفرد قبل أن يكون مفروضاً عليه من الخارج، فمثلاً ونحن في هذه الأيام المباركة من شهر رمضان الفضيل، نلاحظ أنّ كثيراً من الأشخاص يمتنعون عن الأكل أمام الصائمين احتراماً للشهر الكريم وانطلاقاً من معتقداتهم الدينية، حتى وان كان بعضهم معذوراً بسبب المرض أو السفر أو غيره من الأعذار الشرعية، وذلك تقديرًا لمشاعر الصائمين، ويحدث ذلك في كثير من الأحيان من دون وجود نص قانوني يفرض هذا الالتزام أو يعاقب على مخالفته^(*)، إنما نتيجة ترسخ منظومة من القيم والأفكار الدينية والاجتماعية السائدة في المجتمع، ويعد هذا المثال صورة من صور الامتثال الاختياري الذي يصدر عن قناعة داخلية وهو ما يشبه امتثال المكلف للضريبة طوعاً عندما يلتزم بها انطلاقاً من وعيه الأخلاقي أو الديني لا لمجرد الخوف من العقاب، الأمر الذي يدل على أن الأيديولوجية والقيم السائدة في المجتمع تؤدي دوراً مهماً في توجيه سلوك الأفراد نحو الالتزام بالقوانين.

¹ - ينظر الرابط: <https://www.islamweb.net/ar/fatwa/26096/> و

<https://www.islamweb.net/ar/fatwa/5811>

^{*} فالقوانين والتعليمات تعاقب على المجاهرة بالإفطار لا الإفطار نفسه، ينظر تعليمات وزارة الداخلية لسنة 2026 منشور

على موقع الوزارة الرسمي على الرابط: <https://moi.gov.iq/?article=12950>

المطلب الثاني

الأثر الثقافي والاجتماعي

يعد الأثر الثقافي عنصرًا حاسمًا في تفسير سبب التزام بعض المكلفين طوعًا بالضريبة وتهرب البعض الآخر منها رغم وجود نفس النصوص القانونية، فقد يدفع المكلف؛ الضريبة، بدافع الإحساس الأخلاقي بالواجب وليس خوفًا من العقوبة، ترسيخًا لمبدأ الأخلاق الضريبية، وقد تناول باحثون هذه المبدأ منهم الاقتصادي الأمريكي "جيمس اندريوني" في نظريته الدافع المعنوي⁽¹⁾، ومفادها أنّ ثمة أفراد يساعدون الغير ليس رغبةً في تحقيق المنفعة بل لأنهم يريدون تقديم المساعدة ليس إلا؛ لأن عملية العطاء هذه تمنحهم شعورًا بالفخر والرضا والراحة النفسية وهو ما يعرف في الاقتصاد السلوكي⁽²⁾ بالإيثار الشائب، أي الامتثال يكون عن طيب نفس لا بوصفه مجرد استجابة قانونية لنص ملزم، إرضاءً لشعور داخلي نتاج بنية قيمية واجتماعية متجذرة في الوعي الجمعي وهو ما يسمى بالوهج الدافئ الذي جاء كرد فعل على ظاهرة الإزاحة⁽³⁾، ومفادها أنّ بعض الاقتصاديين كانوا يتوقعون أنّ المساعدات تتوقف إذا ما زيدت الدولة نفقاتها على الفقراء والمحتاجين عبر الإعانات الاجتماعية ووسّعت خدماتها على اعتبار أنّ المشكلة قد حُلّت وحاجة الفقراء قد سُدت، ليأتي أندريوني ويثبت عدم صحة هذه الظاهرة بنظريته التي باتت مرتكزًا أساسيًا يدرسها علم النفس الضريبي لتحليل سلوك المكلف في الامتثال الطوعي.

ولنا في توجيهات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مثالٌ حيّ على ذلك، إذ وجّهت الوزارة بتنظيم سلال غذائية لطلبة الأقسام الداخلية من الدارسين ضمن قناة «ادرس في العراق»⁽⁴⁾، على أن تُغطّي النفقات من صندوق الكلية، ومع ذلك، بادر الملاكات التدريسي والإداري إلى

¹ - James Andreoni: Impure Altruism and Donations to Public Goods: A Theory of Warm-Glow Giving, The Economic Journal, Volume100, Issue401, 1990, 464.

² - للمزيد من التفصيل حول موضوع الاقتصاد السلوكي ينظر د. أحمد الدخيل: الاقتصاد السلوكي ثورة ضد المبادئ التقليدية للقانون، ط1، مكتبة القانون المقارن، بغداد، 2020، ص6 وما بعدها.

³ - James Andreoni, Previous Source, 465.

⁴ - كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ جهاز الاشراف والتقييم العلمي/ قسم شؤون الأقسام الداخلية/ شعبة إسكان الجامعات ذي العدد ج ق/ 4274 في 2025/6/4.

جمع التبرعات والمساهمة في هذه الحملة وشراء السلّال الغذائية للطلبة، رغم عدم وجود أي إلزام قانوني أو جزاء عند الامتناع، وإنما بدافعٍ داخلي ورغبةٍ صادقة في المشاركة وتقديم العون، ومثالاً آخر على ذلك يتجسد في البازارات الخيرية التي تقيمها الكليات ومن ضمنهم كليتنا-كلية الطب في جامعة كركوك، حيث يُقبل الطلبة والملاك التدريسي والإداري على شراء السلع المعروضة فيها، لا لحاجتهم الفعلية لها، بل لعلمهم بأنّ ريعها يُخصّص لمساعدة الفقراء أو يُنّزع بها لمشفى الأورام السرطانية أو لدور الأيتام أو لمراكز غسل الكلى، فيسعون من خلال ذلك إلى إرضاء شعورهم الداخلي بالمساهمة في عملٍ خيري وتحقيق منفعةٍ للآخرين، وهذا كله يثبت أنّ ثمة دافع معنوي للعطاء، والعامل الثقافي هو الذي يحدد متى ولماذا نشعر بالوهج الدافئ والذي غالباً ما يكون أساسه في مجتمعاتنا الإسلامية الشهامة وصلة الرحم والتضامن الاجتماعي، كذا الحال مع الالتزامات الضريبية فقد يمتثل المكلف للضريبة طوعاً ليس لخوفه من العقوبة والغرامة فحسب؛ بل لشعوره بالرضا وبأنّه مواطنٌ صالح⁽¹⁾ يُساهم في تحقيق الصالح العام، ولتجنب الشعور بالذنب واللوم، ولتوطيد هذا الشعور لدى المكلفين، فلا محيص من تعزيز البنية الشعورية الداخلية للمكلف المتجلبية في الرضا الأخلاقي جراء مساهمته في تحقيق الصالح العام، ويكون ذلك عبر تحقيق العدالة والشفافية في الانفاق وربط الضريبة بالخدمات، ولا ضير من الخروج على قاعدة "عدم جواز تخصيص الإيرادات"⁽²⁾ الفقهية، بتخصيص العائدات الضريبية أو جزء منها لتطوير البنية التحتية، عبر رصف الطرق وإنشاء الحدائق العامة وبناء المستشفيات وتشبيد المدارس، فمتى ما لمس المواطن هذه الخدمات ومنفعتها العامة، خُلِق لديه الوجدان الدافئ وبادر تلقائياً بسداد ما عليه من ضرائب ليتحول بذلك سلوكه من خوف والتزام الى سلوك أخلاقي نفسي داخلي.

¹ - للتفصيل في البعد الوطني للضريبة ينظر د. نضال رؤوف أحمد وأنور عباس ناصر: دور الامتثال الطوعي للمكلفين في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في العراق، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 11، ع35، الفصل الثاني، 2016، ص223.

² - للمزيد حول هذه القاعدة ينظر د. رائد ناجي أحمد، المصدر السابق، ص140-141.

أمّا فيما يتعلق بالأثر الاجتماعي، فيتبدى في نظرة المجتمع للالتزامات الضريبية، هل هي واجب وطني وأخلاقي يلحق بالمتهرب منها الوصم والعار الاجتماعي⁽¹⁾، أم هي تصرف سطحي يوصف القائم بها بالسذاجة كونه لا يحقق منفعة ذاتية لنفسه، ويتداخل هذا العامل مع الأثر الأيديولوجي والثقافي كثيرًا، لأن هذه النظرة تعتمد على عناصر ومقومات مختلفة منها العقيدة والدين والأعراف والتقاليد والعادات الاجتماعية ودرجة الوعي والثقافة الضريبية ونظام الدولة وأيديولوجيته وبيئة الفرد وتنشئته الاجتماعية، بيد أن الذي يهنا هنا هو كيف يمكن لهذه النظرة أن تؤثر في تطويع سلوك المكلف وخضوعه اختياريًا للضريبة، فإذا كان المجتمع ينظر للضريبة على أنها واجب أخلاقي وشرف وطني فإن نسبة الامتثال الطوعي ستكون مرتفعة، فالخوف من نظرة المجتمع وفقدان السمعة والمكانة الاجتماعية أشد وطأةً من العقوبة، خاصةً إذا كانت الدولة تستخدم أساليب الردع الاجتماعي عبر التشهير القضائي ونشر أسماء المتهربين في الصحف ووسائل الاعلام، فالسمعة التجارية خاصة بالنسبة لكبار المكلفين هي أهم من أي مبلغ ضريبي واجب عليه دفعه، أمّا لو كان المجتمع ينبذ الضريبة ويصف الملتزمين بها بالسذج، فإنّ التهرب الضريبي يكون حاضرًا بقوة؛ ويغدو الذنب من التهرب من الضريبة الى الالتزام بها، وذلك بسبب نظرة المجتمع له ووصفه بالغافل، والتي تدفعه الى فقدان الدافع المعنوي للامتثال الاختياري والوهج الدافئ نتيجة تحول التعزيز الاجتماعي لهذا الامتثال والخضوع الى سخرية اجتماعية.

ولأنّ الفرد يميل بطبعه الى تقليد الجماعة أو النماذج الناجحة والمؤثرة، فبإمكان الدولة أن تستعين بالشخصيات العامة كالفنانين والرياضيين والمؤثرين ورجال الدين بآدابهم أدوات فعالة في التأثير على سلوك المكلفين، ولا يفوتنا هنا أن نذكر الحادثة الشهيرة للاعب البرتغالي كريستيانو رونالدو حينما أراح في أحد المؤتمرات الصحفية زجاجة الكوكاكولا من أمامه مفضلًا شرب الماء

¹ - يختلف الوصم عن العار في أنّ الأخير شعور داخلي بالألم والاحراج واللوم والاحتقار بينما الأولى مترتبة على الإدانة وهي "عملية يقوم بواسطتها رد فعل الآخرين بإفساد للهوية الطبيعية"، ينظر د. غادة عبد العال أحمد عبد العال، فعالية العلاج بالتقبل والالتزام للتخفيف من الوصمة الاجتماعية لدى أمهات أطفال متلازمة داون، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، ع55، ج3، 2021، ص729، وأسماء عبد الفتاح السيد أحمد، الوصمة الاجتماعية للمطلقة المعيلة وعلاقتها بالمهارات القيادية لديها، بحث مستل منشور في مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، ع83، 2024، ص140.

بدلاً عنه، وقد لاقى سلوكه صدئاً واسعاً في وسائل الإعلام والرأي العام مما دفع بعددٍ كبير من الأفراد ومن مختلف دول العالم الى التأثر بهذا الموقف والافتداء به، وهذا يؤكد دور المشاهير في التأثير على سلوك الأفراد ويُمكن إسقاطه كذلك على سلوك المكلفين إزاء الضريبة عبر الاستعانة بقنوات اجتماعية إيجابية ناجحة لتعزيز الامتثال الطوعي والالتزام بالقواعد القانونية، ونذكر مثلاً آخرًا عن تأثير المشاهير في الرأي العام منها فتوى رئيس المرجعية الدينية العليا في النجف بالجهاد الكفائي ضد تنظيم داعش الارهابي عام ٢٠١٤ والتي استجاب لها آلاف المتطوعين دون الزام قانوني، مما يؤكد إمكانية الاستفادة من هذه التجربة في السياسات العامة وفي تعزيز الامتثال الطوعي للالتزامات الضريبية.

ويلاحظ في أوساطنا المجتمعية لاسيما الوظيفية منها، وجود تناقض واختلال في المعايير الأخلاقية، حيث يوصم الموظف الحريص الملتزم بالترتمت والجبن، بينما يُنظر الى الموظف المراوغ الذي يتهرب من مسؤولياته على أنه شخص فطن واصفين تهربه بالموهبة، كذا الحال مع نظرتهم للالتزامات الضريبية مما يقوض الدافع المعنوي للامتثال الطوعي، ولعل ذلك يعود الى المحسوبية والفساد في الإدارة في شتى مؤسسات الدولة، فضلاً عن غياب الشفافية الضريبية وضالة الخدمات العامة، والتي تعكس بنتائجها السلبية على سلوك المكلفين.

المطلب الثالث

الأثر القانوني والإداري

يتجلى الأثر القانوني في سلوك المكلف في الامتثال الطوعي بمدى تطبيق قواعد فرض الضريبة التي صاغها الاقتصادي المعروف آدم سميث وهي⁽¹⁾:

أولاً: العدالة:- للعدالة أبعاد عديدة لا تنحصر بمفهومها التقليدي المتمثل بالأسعار الضريبية بل تمتد لاسيما في نطاق دراستنا الى وجوها الأخرى ذات الأبعاد النفسية والسلوكية ألا وهي:

¹ - د. طاهر الجنابي: علم المالية العامة والتشريع المالي، مكتبة السنهوري، بيروت، 2015، ص 141.

1- العدالة التوزيعية: ويُقصد بها "عدالة توزيع الأعباء المالية وعدالة التوزيع لحصيلة الإيرادات العامة"⁽¹⁾، فيزداد امتثال المكلف عندما يشعر أنّ عبئه الضريبي يتناسب مع قدرته المالية وأتّه متساوٍ مع أقرانه في ذات المسألة لا تمييز ولا انحياز، بيد أنّ وجود مستويات متعددة للضرائب كالفدرالية المالية مثلاً⁽²⁾ وما يتبعه من ازدواج ضريبي، قد يؤدي الى شعور المكلف بالإرباك والتعقيد وصعوبة فهم الالتزامات مما يزداد الميل الى التسوية والتحايل، لأنّ الازدواج يُشعر المكلف بالظلم الضريبي وبأنّ النظام قابل للمراوغة؛ فيتراجع الدافع الأخلاقي للامتثال.

2- العدالة الإجرائية: ويُعنى بها "اتباع مجموعة من الإجراءات التي تجعل القانون المالي وفقاً لتصور المخاطبين بها سهلاً في تنفيذه متسقاً مع واقع مجتمعه يوضع لإدارة متعاونة ونزيهة وشفافة"⁽³⁾، فشعور المكلف بغموض أو عدم عدالة الإجراءات الضريبية يقوض الامتثال الاختياري لديه، خاصة الإجراءات البيروقراطية المعقدة المتعلقة بالمعاملة الضريبية، لذا يتوجب في ظل التطورات التقنية التي يشهدها العالم اليوم؛ تعزيز هذا الامتثال عبر توظيف التقنيات المالية⁽⁴⁾ في أتمتة عمليات المراجعة والتتبع بأقل وقت وجهد مما يضمن خضوعاً ضريبياً فعالاً وميسراً.

3- العدالة الجزائية: "اتباع سياسة تجريم وعقاب عادلة من منظور المخاطبين بالقانون معززة بإجراءات مقنعة بضرورة الامتثال لها"⁽⁵⁾، لهذا النوع من العدالة أثر نفسي عميق في سلوك المكلف وتطويعه، لأنّه يعزز ثقة المكلف الملتزم بأنّ النظام لا يساوي بينه وبين المتهمين والخارجين عن القانون، وهذا يلقي بظلاله الإيجابية على المكلف الملتزم ويشجعه على الاستمرارية بالالتزام، ويمكن العمل على هذه النقطة عبر منح حوافز معنوية ونشر احصائيات من لدن الهيئة العامة للضرائب على صفحاتها في

¹ - د. أحمد الدخيل: الممارسات العداليتية في انفاذ القوانين المالية، مكتبة القانون المقارن، ط1، بغداد، 2022، ص10.

² - د. إبراهيم عبد العزيز النجار، مصدر سابق، ص6.

³ - د. أحمد الدخيل: الممارسات العداليتية في انفاذ القوانين المالية، المصدر أعلاه ذاته، ص42.

⁴ - ينظر د. لنجه صالح حمة طاهر: مضمون الفينتك من منظور مالي، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد10، ع39، 2021، ص380 وما بعدها.

⁵ - د. أحمد الدخيل: الممارسات العداليتية في انفاذ القوانين المالية، المصدر السابق، ص80.

مواقع الانترنت والصحف عن اعداد الملتزمين بدفع الضريبة مع تجنب التتويه الى اعداد المتهربين، أي يكون العمل هنا بطريقة عكسية بأن يُسلط الضوء على المكلف الملتزم وعده نموذجًا يحتذى به عبر استثمار التأثير المجتمعي الإيجابي لأن الافراد يميلون بطبعهم الى محاكاة السلوك السائد في بيئتهم الاجتماعية، مما يعزز من ثقافة الالتزام الجماعية⁽¹⁾.

4- العدالة المتوازية: ويقصد بها "شعور كل مكلف بفريضة مالية أو مستحق لنفقة محددة من عدالة فردية عبر مقارنة وضعه المالي بوضع أقرانه الذي يتساوى معهم في الوضع المالي بمجمله وشعور مجموعة أو فئة من فئات المجتمع بعدم الظلم أو الجور الاجتماعي والقانوني مقارنة بالمجموعات الأخرى سواء من حيث الخضوع للفرائض المالية المختلفة أو من حيث الاستحقاقات"⁽²⁾، أي إن العدالة المتوازية تهدف الى تحقيق العدالة الفردية والمجتمعية معًا، وتعزز شعور الامتثال لدى الأفراد، وأن أي اجراء يمس هذه العدالة من شأنه أن يولد ردود عكسية وأثارًا سلبية على الامتثال، ولنا في قرار مجلس الوزراء رقم(40) لسنة 2026⁽³⁾، مثال ملموس على ضرب قاعدة العدالة المتوازية بعرض الحائط، إذ رهنّت صرف مخصصات الخدمة الجامعية بإكمال النصاب التدريسي وصدور أمر بالتفرغ، في حين يستحقها الموظفون الفنيون بنسبة 100% والإداريون بنسبة 75%، لا بل أنّ حملة الشهادات العليا في الوزارات الأخرى يستحقون مخصصات بنسبة 50% من الراتب ونظرائهم غير المتفرغين في وزارة التعليم لا يستحقونها في خرق واضح وصريح لمبدأ تكافؤ الفرص الدستوري⁽⁴⁾، ولقانوني الخدمة الجامعة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لأنّ فيها تقيوض

1- د. أحمد الدخيل: الاقتصاد السلوكي، مصدر سابق، ص 291-292.

2- د. أحمد الدخيل: الممارسات العداليتية في انفاذ القوانين المالية، المصدر السابق، ص 114.

3- قرار مجلس الوزراء متاح على الرابط: <https://tareeqashaab.com/index.php/latest>

4- المادة (16) من دستور العراق لعام 2005 على "تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذا الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك".

واضح للعدالة المتوازية عبر التمييز في صرف المستحقات المالية بين موظفي الخدمة الجامعية أنفسهم وبين وأقرانهم من حملة الشهادات العليا في الوزارات الأخرى.

ثانياً: اليقين:- إنَّ وضوح القوانين والمسائل المتعلقة بالتنظيم الفني للضرائب يُسهم في رفع معدلات الامتثال الطوعي لدى المكلفين، لأنَّ اليقين يحقق الأمن القانوني وكلاهما يسهمان في تشكيل البيئة النفسية والقانونية للمكلف الضريبي والتي ينتقل بموجبها من حالة الخوف من المجهول الى حالة التخطيط الواعي، فحينما تتسم القوانين بالوضوح التام في تحديد الوعاء الضريبي ومواعيد التحصيل الضريبي وطرق الجباية فهي تحمي بذلك التوقعات المشروعة للأفراد، ومن ثم تُنمي لديهم ولاءً ضريبياً نابع من شعور المكلف بأنَّ الدولة تحترم تعهداتها القانونية، ويتحقق ذلك من خلال الالتزام بنشر القوانين والتعليمات بصورة تضمن وصولها ببسر الى المكلفين عبر الاستعانة بآليات الاقتصاد السلوكي كإرسال الرسائل النصية التذكيرية أو النشر عبر المنصات الرسمية للهيئة العامة للضرائب على مواقع التواصل الاجتماعي⁽¹⁾، فضلاً عن التقيد الصارم بمبدأ قانونية الضريبة ومبدأ عدم الرجعية الذي غالباً ما يحدث جراء الحاق نصوص ضريبية بقانون الموازنة العامة⁽²⁾.

ويستشهد في التأثير السلبي لخرق هذه القاعدة بأمر وزير المالية رقم (29/س/2316 في 2019/12/1) القاضي بحجز الأموال المنقولة للكليات الأهلية لعدم تسديد ضريبة الدخل وبأثر رجعي يعود الى عام 2004⁽³⁾، خلافاً لأحكام قانون الكليات والجامعات الأهلية الملغي⁽⁴⁾ بقانون التعليم الأهلي رقم 25 لسنة 2016 وقانون ضريبة الدخل النافذ للذان كفلا الإعفاء حينها، فمطالبة الإدارة الضريبية بضرائب استُحقت قبل خمس عشرة عاماً هو هدم لركن الأمن

¹ - د. أحمد الدخيل، الاقتصاد السلوكي، مصدر سابق، ص 273-274.

² - د. حيدر وهاب عبود: ملحقات الموازنة العامة وآثارها السلبية في المالية العامة العراقية، دار المسلة، ط1، بيروت، 2019، ص70.

³ - طعن بالأمر المذكور أمام المحكمة الاتحادية العليا، قرار المحكمة الاتحادية العليا في قضية كلية الرافدين الأهلية الجامعة ضد وزير المالية الاتحادي (رقم13/اتحادية/2020) في (8/6/2021).

⁴ - ينظر المادة (29) من قانون الكليات والجامعات الأهلية رقم (13) لسنة 1996 الملغي، جريدة الوقائع العراقية، ع3634 في 9/9/1996، الملغي بقانون التعليم الأهلي رقم (25) لسنة 2016، جريدة الوقائع العراقية، ع4416 في 9/9/2016.

القانوني والتقدم الضريبي⁽¹⁾، ومبدأ عدم رجعية الضرائب الدستوري⁽²⁾، ذاك أنّ مباحة المكلف بمطالبات مالية قديمة لا تُشكل عبئاً مالياً فحسب، بل انتهاك للأمن النفسي وزعزعة للاستقرار القانوني؛ ويولد رد فعل عكسي يدفع المكلف نحو التهرب الضريبي كآلية دفاعية هرباً من نظام لم يحمي توقعاته المشروعة، ومن ثم تقويض الامتثال الضريبي والخضوع الاختياري للمكلفين.

ثالثاً: الملائمة والاقتصاد:- يكفل اجتماع قاعدتي الاقتصاد والملائمة في التحصيل الضريبي تحول سلوك المكلف من الامتثال القسري الى الامتثال الاختياري لأنّ فيه تعزيز للعدالة الإجرائية التي تشعر المكلف أنّ الدولة تحترم وقته وماله؛ فلا تطالبه بالمقابل الضريبي في أوقات الركود التي تدفعه الى البحث عن ثغرات وطرق للتهرب من الدفع إذا ما علم أنّ تكلفة المخاطرة بالتهرب أرخص مالياً من تكلفة الالتزام والوفاء، كما إنّ الإجراءات البيروقراطية التي تتطلب معاملات ورقية معقدة ومملة ورسوم مرتفعة تقوض الامتثال الطوعي خاصة إذا ما علم أنّ الضريبة غير منتجة لأن تكاليف جبايتها أعلى من حصيلتها، ولتعزيز الخضوع الاختياري للمكلفين يتطلب الأمر التخلص من هذه التعقيدات عبر تبني أدوات التقنية المالية (الفنتك) برقمنة المنظومة الضريبية التي تتيح للمكلف انجاز معاملاته بسهولة ويسر وأن يسدد ما عليه من مستحقات ضريبية وهو في منزله⁽³⁾، فمعاملات الدوائر الورقية معقدة وتصيب المكلف بالملل وتقلل من احترامه للنظام خاصة في ظل التطور المشهود الذي يعيشه العالم والتسهيلات التي تقدمها الدول لمواطنيها التي تستحث المكلف على عمل مقارنة بينه وبين أقرانه في تلكم الدول، لذا فإنّ أتمتة المنظومة الضريبية تعكس آثاراً إيجابية على سلوك المكلف في الخضوع الاختياري للقانون.

ويُمكن من خلال بعض المبادئ والقواعد التي تؤثر في قاعدتي الاقتصاد والملائمة أن تُرسخ الدولة؛ الامتثال التلقائي لدى المكلفين، كمبدأ التفريد الضريبي، والذي يُقصد به "جعل الضريبة

¹ - د. علي عبد العباس نعيم: الفلسفة المالية الجديدة للمشرع العراقي إزاء الجامعات والكليات الأهلية، بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 2، ع 2، ج 2، 2022، ص 244.

² - ينظر الفقرة (9) من المادة (19) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ.

³ - د. لنجه صالح حمه طاهر، مضمون الفينتك من منظور قانوني، مصدر سابق، ص 395-396.

ملائمة في مقدارها لظروف المكلف البدنية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ونوع الوعاء الضريبي وظروف الحصول عليه ونوع وظروف تحقق الواقعة المنشئة لها أو المعفية منها أو المسببة للجباية وظروف وإمكانات المكلف على دفعها في ضوء الأهداف المرجوة من الضريبة⁽¹⁾، فهذا المبدأ يلعب دورًا مهمًا في تحقيق العدالة الضريبية، فمثلاً نجد المكلف في الدول المتقدمة يحظى بنظام رعاية صحية متكاملة تتحمله الدولة فتخفف عنه الأعباء المالية؛ بينما في بلداننا يلتزم المكلف بدفع الضريبة ويتحمل في الوقت ذاته نفقات علاجه مما يخلق فجوة في نظم الامتثال الضريبي عندما يقارن وضعه بأقرانه في الدول المتقدمة وفي دولته نفسها، فالمكلفون ليسوا سواسية في هذه الحالة، إذ يُضطر المكلف المريض لتحمل عبء ضريبي يتساوى مع المكلف المعافى دون مراعاة لتفاوت الظروف والمقدرة، لذا تبرز هنا ضرورة الملحة في تبني قاعدة "التفريد الضريبي" التي تراعي الفروقات الفردية والظروف الطارئة للمكلف وتوطد الامتثال الطوعي لدى المكلفين عن قناعة وشعور بالعدالة.

ويذكر أنّ من العوامل القانونية الأخرى المؤثرة في سلوك المكلف هي شرعية السلطة ومشروعية أعمالها، أي سيادة القانون الضريبي، ويكون ذلك في مسألتين، تتمثل الأولى بوجود ممارسة البرلمان لاختصاصاته التشريعية في المجال الضريبي وعدم جواز إحالتها إلى السلطة التنفيذية إعمالاً بنص المادة (28-أولاً) من الدستور القاضي بقانونية الضريبة⁽²⁾، والثانية تتجسد بوجود خضوع الإدارة الضريبية للقانون بحيث تمارس سلطاتها الجبائية في نطاق القانون الصادر من السلطة التشريعية⁽³⁾، فتتقيد الفرد بشرعية السلطة المالية في الدولة وبمشروعية أعمال الحكومة والسلطات، وبأنها تحترم مبدأ الفصل بين السلطات ولا تتوغل سلطة في أعمال الأخرى؛ تؤثر إيجاباً في امتثاله الطوعي للضريبة، والعكس صحيح؛ فمثلاً أثار قرار الحكومة العراقية-مجلس الوزراء في نهاية عام 2025 القاضي بفرض ضريبة بنسبة 15% على السيارات الهجينة والكهربائية المستوردة احتجاجاً كبيراً بين المستوردين والتجار ولاقى نقداً واسعاً من المجتمع حول

1- د. أحمد الدخيل: المالية العامة من منظور قانوني، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2019، ص136.

2- تنص المادة على: "لا تفرض الضرائب والرسوم، ولا تعدل، ولا تجبي، ولا يعفى منها، إلا بقانون".

3- د. منتهى جواد كاظم: مبدأ سيادة القانون في شؤون الضرائب، بحث منشور في مجلة جامعة ذي قار كلية القانون، المجلد 16، ع52، 2022، ص250.

شرعية الضريبة، لأن الحكومة قد خرقت مبدأ دستوري مهم ألا وهو قانونية الضريبة فضلاً عن كونها حكومة تصريف أعمال بالأساس أي فاقدة للشرعية لانتهاء مدتها القانونية، فمثل هذه القرارات تؤثر سلباً على خضوع المكلفين طواعية للالتزامات الضريبية⁽¹⁾.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث يتحتم علينا تحديد أهم الاستنتاجات والتوصيات وكما يأتي:

أولاً: الاستنتاجات

1- لم نجد تعريفاً محدداً لعلم نفس المكلف بالضريبة في أدبيات علم القانون وعلم النفس، فارتأينا بنفسنا وضع تعريف له، بأنه "فرع من فروع علم النفس يدرس سلوك المكلفين إزاء الضريبة والعوامل المؤثرة فيه".

2- يعد علم نفس المكلف بالضريبة من العلوم البينية التي تربط بين القواعد القانونية والسلوك الإنساني وتحليل العوامل التي تؤثر في موقفه إزاء التزاماته الضريبية بالامتثال والخضوع من عدمه.

3- الامتثال الطوعي للضريبة مرتبط بقوة بنيوية اقتصادية أكثر من ارتباطه بنظام وايدولوجية ومذهب اقتصادي أو سياسي معين، فلا يمكن القول أنّ نسب الامتثال في الدول الاشتراكية أكثر من الدول الرأسمالية، لأنّ ثمة عوامل أخرى- عدا الأيدولوجية- ترتبط بمكونات النفس تؤثر في هذه العملية.

4- إن الامتثال الطوعي في الفكر الإسلامي قائم على مزيج من الالتزام الديني والوازع الأخلاقي والانصياع لأوامر الدولة؛ مما يجعل دافع الالتزام نابغاً من داخل الفرد قبل

¹ - قرار مجلس الوزراء رقم (957) لسنة 2025 متاح على هذا

الرابط: <https://almaalomah.me/news/120400/economy>

أن يكون مفروضاً عليه من الخارج، خاصة وأنّ ثمة اجماع على أنّ التهرب الضريبي غير جائز شرعاً لتجنب الكذب والتحايل.

5- يُشكل الأثر الثقافي عنصراً حاسماً في تفسير سبب التزام بعض المكلفين طوعاً بالضريبة وتهرب البعض الآخر منها رغم وجود نفس النصوص القانونية، ويعوز ذلك الى الدافع المعنوي الذي يخلق شعوراً داخلياً لدى الممتثل بالفخر والرضا، وليس خوفاً من العقوبة أو الخضوع للقانون فقط، وهو ما عبر عنه عالم الاقتصاد الأمريكي "جيمس أندريوني" بالوهج الدافئ.

6- تؤثر نظرة المجتمع للواجبات الضريبية وللممتثل لها في معدلات الخضوع الاختياري، هل هو واجب وشرف وطني يحتم الانصياع له ويوصم المتهرب منه بالعار الاجتماعي فيؤثر إيجاباً في معدلات الامتثال الطوعي، أم هو تصرف ساذج يوصف المكلف بالغفلة والسطحية فيعكس سلباً على نسب الامتثال.

7- كلما راعت الدولة أبعاد العدالة بأنواعها -التوزيعية، الجزائية، الإجرائية، المتوازية- في فرض الضريبة؛ كلما أسهمت في تطويع سلوك المكلفين بالامتثال تلقائياً للقوانين الضريبية، والعكس صحيح.

8- لا يمكن لقاعدتي الملائمة والاقتصاد في التحصيل أن تحقق هدفها المنشود في الامتثال الطوعي من دون قاعدة التفريد الضريبي، لأنها تراعي الفروقات الفردية بين الأفراد وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، مما يرسخ لديهم فكرة الامتثال الاختياري لأنهم يدركون أنّ الدولة تعزز الثقة والعدالة المدركة وتخطب دوافعهم المختلفة.

ثانياً: التوصيات: يوصي الباحث بالآتي:-

1- تعزيز الامتثال الطوعي لدى المكلفين عبر ربط الضريبة بمنجزات وخدمات ملموسة (طرق، مستشفيات، مدارس، حدائق) يراها المكلف فتُعيد بناء الوهج الدافئ فيه وتحفز

الدافع المعنوي لديه لأنها تحول الامتثال من عبئ نفسي الى فعل مواطني واستثمار وطني ذكي.

2- حتمية اعتماد مبدأ التفريد الضريبي، حيث يُسهم مراعاة المتغيرات الشخصية والظروف الطارئة للمكلف في استنهاض الوازع الأخلاقي للمكلف ومخاطبة دوافعه المختلفة للامتثال وتعزيز ولاءه الضريبي بعيداً عن أدوات الردع.

3- معالجة القصور المعرفي في توظيف علم نفس المكلف بالضريبة عبر إشراك المتخصصين في صياغة التشريعات الضريبية.

4- استثمار الوازع القيمي والديني المتجذر في المجتمع، وتحويله الى محرك للامتثال الطوعي المستدام، عبر إدراج مادة تدرس علم نفس المكلف والمواطنة المالية ضمن المناهج التعليمية وعقد ندوات توطد ثقافة الالتزام الذاتي، وتفعيل دور رجال الدين في توجيه المكلفين عبر المنابر الدينية للالتزام بالمسؤولية الضريبية وتحريم التهرب منها عبر توظيف الخصائص الثقافية للمجتمع كالتكافل والرحمة لتعزيز القناعة بجِدوى الضريبة كأداة لتحقيق الصالح العام.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

- 1- د. أحمد الدخيل: الاقتصاد السلوكي ثورة ضد المبادئ التقليدية للقانون، ط1، مكتبة القانون المقارن، بغداد، 2020.
- 2- د. أحمد الدخيل: المالية العامة من منظور قانوني، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2019.
- 3- د. أحمد الدخيل: الممارسات العدالائية في انفاذ القوانين المالية، مكتبة القانون المقارن، ط1، بغداد، 2022.
- 4- بكري خليل: الأيدولوجيا والمعرفة، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن، 2002.
- 5- د. حامد عبد السلام زهران: علم نفس النمو (الطفولة والمراهقة)، دار المعارف، الإسكندرية، 1986.
- 6- د. حيدر وهاب عيود: ملحقات الموازنة العامة وآثارها السلبية في المالية العامة العراقية، دار المسلة، ط1، بيروت، 2019.

- 7- دراند ناجي أحمد: المالية العامة والتشريع المالي في العراق، دار السنهوري، ط3، بيروت، 2018.
- 8- رابع رتيب: الممول والإدارة الضريبية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991.
- 9- د. طاهر الجنابي: علم المالية العامة والتشريع المالي، مكتبة السنهوري، بيروت، 2015.
- 10- عبد الباقي البكري وزهير البشير: المدخل لدراسة القانون، بيت الحكمة، بغداد، بدون سنة نشر.
- 11- د. لنجه صالح حمه طاهر: المعاملة الضريبية للإيرادات الناجمة عن دخل المكلف، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2024.
- 12- د. هاشم حسين ناصر المحنك: علم النفس الضريبي بين نهج البلاغة والفكر المعاصر، ط1، دار أنباء للطباعة والنشر، النجف، العراق، 2019.
- 13- د. يمني طريف الخولي: فلسفة العلم في القرن العشرين الأصول-الحصاد-الأفاق المستقبلية، ط2، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.

ثانياً: البحوث

- 1- د. إبراهيم عبد العزيز النجار: إمكانية الارتقاء بالامتثال الطوعي في المجتمع الضريبي-دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد5، ع1، 2019.
- 2- د. أحمد بن هلال الشيخ: الضرائب والرسوم دراسة فقهية مقارنة، بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز-الأداب والعلوم الإنسانية، المجلد 28، ع9، 2020.
- 3- أسامة عمر العزاوي، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في علم النفس، بحث منشور في مجلة العلوم التربوية، المجلد6، ع1، 2025.
- 4- أسماء عبد الفتاح السيد أحمد، الوصمة الاجتماعية للمطلقة المعيلة وعلاقتها بالمهارات القيادية لديها، بحث مستل منشور في مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، ع83، 2024.
- 5- د. عباس نصر الله وحسين جمعة مطلق: الامتثال للضريبة بين الطوعية والجبرية، بحث منشور في مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية، بلا مجلد، ع6، 2024.
- 6- د. علي عبد العباس نعيم: الفلسفة المالية الجديدة للمشرع العراقي إزاء الجامعات والكليات الأهلية، بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد2، ع2، 2022.
- 7- د. عمار فوزي كاظم المياحي: وفاة المكلف الضريبي وعلاقتها المعيارية في استيفاء الدين الضريبي وفقاً لأحكام القانون العراقي والمصري دراسة مقارنة، بحث منشور في المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة -فرع الخرطوم، ع3، 2018.
- 8- د. غادة عبد العال أحمد عبد العال، فعالية العلاج بالتقبل والالتزام للتخفيف من الوصمة الاجتماعية لدى أمهات أطفال متلازمة داون، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، ع55، ج3، 2021.
- 9- د. لنجه صالح حمه طاهر: أسس تقنيات الفنك، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، المجلد23، ع81، س25، 2021.



- 10- د. لنجه صالح حمه طاهر: مضمون الفينتك من منظور مالي، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد 10، ع39، 2021.
- 11- د. ماري سلامة يونس: علم النفس الإيجابي، مفهومه-تطوره- مجالاته التطبيقية ورؤية مستقبلية بالوطن العربي، بحث منشور في مجلة الشرق الأوسط، المجلد (1)، بلا ع، 2015.
- 12- د. منتهى جواد كاظم: مبدأ سيادة القانون في شؤون الضرائب، بحث منشور في مجلة جامعة ذي قار كلية القانون، المجلد 16، ع52، 2022.
- 13- د. نضال رؤوف أحمد وأنور عباس ناصر: دور الامتثال الطوعي للمكلفين في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في العراق، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 11، ع35، الفصل الثاني، 2016.
- 14- واضح سليمة وعيسى سماع: متطلبات تفعيل الامتثال الضريبي الطوعي للحد من التهرب الضريبي في الجزائر، بحث منشور في مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 7، ع2، 2023.

ثالثاً: الدساتير والقوانين والكتب الرسمية

- 1- دستور جمهورية العراق لعام 2005 النافذ.
- 2- قانون ضريبة الدخل العراقي رقم (113) لسنة 1982، جريدة الوقائع العراقية، ع2917، في 1982/12/27.
- 3- قانون الكليات والجامعات الأهلية رقم (13) لسنة 1996 الملغي، جريدة الوقائع العراقية، ع3634 في 1996/9/9.
- 4- قانون التعليم الأهلي رقم (25) لسنة 2016، جريدة الوقائع العراقية، ع4416 في 2016/9/19.
- 5- كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ جهاز الاشراف والتقويم العلمي/ قسم شؤون الأقسام الداخلية/ شعبة إسكان الجامعات ذي العدد ج ق/ 4274 في 2025/6/4.

رابعاً: المواقع الالكترونية

- 1- د. أحمد خلف الدخيل ود. ساجر ناصر الجبوري: الموازنة بين الزكاة والنظرية العامة للضريبة، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير المعقود تحت عنوان (الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل)، 2011، متاح على الرابط التالي:
<https://ebook.univeyes.com/7778>
- 2- ينظر تعليمات وزارة الداخلية لسنة 2026 منشور على موقع الوزارة الرسمي على الرابط:
<https://moi.gov.iq/?article=12950>
- 3- قرار مجلس الوزراء متاح على الرابط:-
<https://tareeqashaab.com/index.php/latest->

خامساً: المصادر الأجنبية

- 1- James Andreoni: Impure Altruism and Donations to Public Goods: A Theory of Warm-Glow Giving, The Economic Journal, Volume100, Issue401, 1990.